

آخر خبر

منحت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المشرف العام على حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني بغزة جائزة المانح المتميز للأونروا

حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights

السنة الثالثة - العدد السابع والأربعون - ذو الحجة ١٤٣٠ هـ - ديسمبر ٢٠٠٩ م
الرياض - المملكة العربية السعودية

لم يحدث بعد

سوف تعقد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مطلع الشهر القادم مؤتمر صحفي بالإشتراك مع جمعية حماية المستهلك لمناقشة القضايا المشتركة والمتعلقة بحقوق المستهلكين والأليات الواجب اتباعها للحد من الإضرار بحقوق المستهلك.

الجمعية تعقد ندوة بعنوان الحق في العيش الكريم

ص ٩

الجمعية تثمن أمر خادم الحرمين للتحقيق في أحداث سيول جدة

ص ٦

حقوق الإنسان تتدخل لإنقاذ الطفلة سارة

ص ٣

الجمعية تستنكر حظر بناء مآذن المساجد في سويسرا

ص ٢

الجمعية تثمن مبادرة الملك

خادم الحرمين يأمر بصرف مليون ريال لأسرة كل شهيد في فاجعة جدة

تشكيل لجنة عاجلة برئاسة أمير مكة لتقصي الحقائق وتحديد مسؤوليات الجهات الحكومية

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أمس، أمراً ملكياً إلى وزارة المالية بصرف مبلغ مليون ريال لذوي كل شهيد غرق في الأحداث المأسوية التي شهدتها محافظة جدة الأربعاء الماضي، كما أوصى بتشكيل لجنة برئاسة الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، تقوم - حالا - بالتحقيق وتقصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها. إضافة إلى حصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر في الممتلكات، وغيرها من المهام

التمة صه



حقوق الانسان تستنكر حظر إنشاء مآذن المساجد في سويسرا



في إظهار دينه أو معتقده وإقامة شعائره الدينية ، والجمعية تؤكد أن مثل هذا الاستفتاء يوجب الصراع بين الأديان ويوسع الهوة التي سببتها المواقف العدائية ضد الإسلام من قبل بعض السياسيين الغربيين مما يعد انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان ولا يخدم التعايش بين الشعوب ويعرقل الحوار بين الأديان وتدعو جميع المؤسسات الحقوقية والإنسانية في العالم إلى العمل من أجل نبذ مثل هذه الممارسات التي تدعو إلى الكراهية وعدم احترام التنوع الثقافي والديني.

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نتيجة الاستفتاء الشعبي حول حظر إنشاء مآذن المساجد الذي تم مؤخراً في سويسرا و نتج عنه حظر إنشاء مآذن المساجد وقالت في بيان لها « ان الجمعية الوطنية لحقوق الانسان في المملكة العربية السعودية تعرب عن أسفها وقلقها البالغ لعمل مثل هذا الاستفتاء والذي يعتبر انتهاكاً لحرية الأديان ، ويخالف ما جاء في المادة الثامنة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والتي أعطت لكل شخص حقه

وفد نرويجي يلتقي رئيس الجمعية



د / مفلح الفحطاني
رئيس الجمعية الوطنية
لحقوق الإنسان

قام السيد توماس بردل المسؤول في قسم المملكة العربية السعودية بوزارة الخارجية النرويجية يرافقه المستشار/ بول بيورنستاد نائب سفير النرويج لدى المملكة بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم الاثنين ١٢/٢٧/١٤٣٠ هـ الموافق ١٤/١٢/٢٠١٩ م، وكان في استقبالهم سعادة الدكتور/ مفلح بن ربيعان الفحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان و الدكتور صالح بن محمد الخثلان نائب رئيس الجمعية والأستاذ/ خالد بن عبد الرحمن الفاخري المشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية، في بداية اللقاء رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر وتطرق الحديث إلى بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان ودور الجمعية في مجال نشر الثقافة الحقوقية في مناطق المملكة وما لها من اثر ايجابي في توعية أفراد المجتمع كما تناول الحديث ما يتعلق بمفهوم عقوبة الإعدام في الشريعة بالإضافة إلى أفضل السبل للتعاون بين الجمعية والمنظمات الحقوقية في النرويج هذا وقد أوضح رئيس الجمعية بان مفهوم عقوبة الإعدام تستند لأحكام الشريعة الإسلامية و التي تمثل القانون العام في المملكة كما أن ذوي المجني عليهم هم أصحاب الحق في المطالبة في تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ، وفيما يتعلق بنشر الثقافة الحقوقية أشار رئيس الجمعية إلى موافقة خادم الحرمين الشريفين على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان والمتابع من قبل هيئة حقوق الإنسان و الجمعية قد قامت بتنظيم بعض الدورات والندوات في بعض مناطق المملكة بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع ،هذا وقد أعرب الوفد عن سعادته بالزيارة وعن الانطباع الايجابي كما قدم الوفد الدعوة لزيارة بعض المنظمات الحقوقية في النرويج لتبادل وجهات النظر.

حقوق الإنسان تتابع موقفاً سعودياً بالكويت

أكدت السفارة السعودية في الكويت متابعتها لقضية مواطن أوقف بتهمة أمن دولة «محاربة قوات التحالف في دولة الكويت». جاء ذلك في رد السفارة على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي استفسرت عن سبب إيقاف سعودي في الكويت منذ أكثر من ١٠ أشهر، بعد أن لجأ إليها ذوو المواطن «س.س.أ» المسجون في الكويت، متظاهرين لديها من سوء معاملته وعدم ورود أي معلومات لذويه عن وضعه. وأوضحت السفارة في ردها على الجمعية أن المواطن أوقف بتاريخ ٢٤ صفر ١٤٣٠ بتهمة «أمن دولة». وأكدت السفارة في خطابها أنها اتصلت بذويه هاتفياً في حينه وتم إبلاغهم بضرورة تواجد أحد أقاربه في الكويت لمتابعة وضعه والتنسيق مع محامي السفارة.



د/ مفلح القحطاني : العودة إلى التعيين مخالف لثقافة الانتخاب

وزارة التجارة تقترح تعيين نصف عدد أعضاء مجالس إدارة الغرف التجارية

تكون هناك ضوابط تساعد أن تكون هناك عمليات انتخابية نزيهة وشفافة. وأشار إلى أن الجميع كان ينتظر قراراً بأن يكون الانتخاب لجميع الأعضاء، وليس تقليصه بتعيين نصفهم، مع يقيننا أن مثل هذه الأمور تعتمد على إيجاد الأنظمة المحددة لذلك التي تضمن عدم التجاوز وعدم وجود تصرفات سلبية تحدث، مؤكداً أن العملية الانتخابية مع وجود النظام والرقابة ستكون الحق للجميع، فهي عملية تدريبية لها عوائد جانبية أخرى قد تنعكس على مختلف شرائح وأفراد المجتمع ليس فقط على هذه الفئة .

وبالتالي لن ينظر إلى الخدمات التي يمكن أن يقدمها. وشدد على أن الانتخاب يجعل المنتخب رقياً على المنتخب، وبالتالي إذا ما قدم الخدمات المطلوبة منه في فترة انتخابه فالتصويت سيذهب إلى منافسه في المرة المقبلة وبالتالي إبعاده، بينما المعين لا يعنيه مثل ذلك. وأضاف الدكتور مفلح أنهم يأملون في الجمعية ألا يدفع وجود بعض السلبيات أو الاجتهادات الخاطئة وبعض التجاوزات في العمليات الانتخابية في الغرف الجهات المسؤولة في وزارة التجارة أو الجهات الرقابية للجوء إلى التعيين لتلافئها، وإنما نأمل أن

مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن وجود بعض السلبيات أو عدم الانضباط في العملية الانتخابية أو حدوث بعض التجاوزات لا يبرر حقيقة الرجوع إلى الخلف والنظر في التعيين، مشيراً إلى أن الجمعية مع وضع ضوابط تكفل أن يكون هناك عملية انتخابية لممثلي التجار والصناع في الغرف التجارية بشكل شفاف ونزيه. ولكنه قال إن مسألة التعيين قد يكون لها بعض الآثار السلبية في ما يتعلق بإدارة أوضاع التجار والصناع بأنفسهم، لأنه سيصبح المعين يأخذ ويستمد سلطته من الجهات التي عينته

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وقوف الجمعية ضد مقترح وزارة التجارة القاضي بتعيين نصف عدد أعضاء مجلس إدارة كل غرفة تجارية، بدلاً من الثلث فقط بحسب النظام الحالي المعمول به منذ ٧٥ عاماً، ونقل صلاحية تعيين الأمين العام لكل غرفة من مجلس إدارتها إلى وزارة التجارة والصناعة، مشيرة إلى أن ذلك مخالف لثقافة الانتخاب التي تسعى الجمعية إلى تعزيزها ليس على مستوى التجار والصناع فقط، وإنما بين كافة أفراد وشرائح المجتمع، والتي تكفل الحق للجميع، وأوضح الدكتور

خادم الحرمين يأمر بالعتو عن بعض سجناء الحق العام



صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بالعتو عن بعض سجناء الحق العام الذين لا يشكلون خطراً على الأمن العام أو النظام. وذلك بمناسبة ما من الله به على صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام حفظه الله من تجاوز العارض الصحي وعودته إلى المملكة سالماً معافاً وشكراً لله على هذه النعمة. أعلن ذلك صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية. وأبان سموه أنه سيستفيد من هذا العفو الموقوفون والمحكومون في بعض الجرائم البسيطة والمخالفات أو بعض المطالبات الحقوقية التي انتهى فيها الحق الخاص ولم يبق إلا استيفاء الحق العام وليسوا ممن تم إيقافهم أو الحكم عليهم في جرائم كبيرة. وأهاب سموه بمن شملهم هذا العفو أن يعودوا أفراداً صالحين نافعين لأنفسهم وأسرهم ومجتمعهم .

منح النائب الثاني جائزة التميز لأونروا تقديراً لجهوده في العمل الإنساني



منحت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية المشرف العام على حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني بغزة جائزة المانح المتميز للأونروا كأول شخصية عالمية تحصل على هذه الجائزة وذلك تقديراً من الأونروا لجهود سموه وإسهاماته الكبيرة في العمل الإنساني من خلال ما تقدمه اللجان والحملة الإغاثية السعودية بإشراف سموه بشكل عام وما تقدمه حملة خادم الحرمين الشريفين لإغاثة الشعب الفلسطيني في غزة، واللجنة السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني بشكل خاص من برامج إغاثية ومشروعات إنسانية، وتعاون مشترك مع المنظمات الدولية في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وتغطية العديد من برامج ونشاطات الأونروا لتقوم بدورها الإنساني على أكمل وجه تجاه تلبية حاجة ٧٠٪ من المتضررين من أبناء الشعب الفلسطيني في الخدمات الإغاثية، التعليمية، الإيوائية، الصحية والاجتماعية

حقوق الإنسان

تدخل لإنقاذ الطفلة «سارة»

للكشف والمتابعة من قبل فريق طبي من المستشفى، إلا أن الجمعية أكدت أن هناك أمراً جوهرياً غامضاً في القضية، خاصة أن العنف استمر لمدة سنتين، منتقدة في الوقت ذاته عدم وجود أخصائية نفسية لمباشرة الحالة بشكل مكثف ومستمر من أجل إخراج رواسب أخرى وخيوط جديدة في فصول القضية، مبينة أن الطفلة تطالب بعودتها إلى كنف جدتها لأمرها، خاصة أن والدها السعودي منفصل عن والدتها التي تنتمي لجنسية عربية وتقيم حالياً خارج المملكة.

تدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة لإنقاذ الطفلة «سارة» (١١ سنة) بعد شكواها من تعرضها لعنف نفسي حدث لها في منزل والدها الكائن في أحد أحياء محافظة الطائف، ما نتج عنه إدخالها إلى مستشفى الملك عبد العزيز التخصصي في الطائف لتلقي العلاج، حيث أن الجمعية تتابع وضع الطفلة بمشاركة الشرطة ولجنة الحماية والمستشفى الذي ترقد فيه الآن، وأوضحت أن الطفلة تخضع حالياً

ثريا عبيد تحصل على جائزة «حقوق الإنسان»

الأمم المتحدة لمنطقة العاصمة الوطنية إنها اختارت الدكتورة ثريا عبيد لدعوتها الصريحة لإنهاء التمييز والعنف ضد النساء والفتيات والاحترام الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهن بما في ذلك حقهن في الصحة الإنجابية. من ناحية أخرى قالت الدكتورة ثريا عبيد لدى تسلمها الجائزة في حفل أقيم في واشنطن الليلة الماضية إن «مثل هذا التكريم سيجعلني وصندوق السكان بالأمم المتحدة أكثر التزاماً بالدعوة إلى حقوق الإنسان للنساء والفتيات اللاتي مازلن يواجهن التمييز والعنف بسبب الجنس وتمكينهن وضمان حصول الجميع على الصحة الإنجابية».

حصلت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الدكتورة ثريا عبيد على جائزة حقوق الإنسان. واختارت (رابطة الأمم المتحدة لمنطقة العاصمة الوطنية) الدكتورة ثريا عبيد لجائزة (لويس بي. سوهن لحقوق الإنسان) عن عملها للترويج لصحة الأمهات في إطار صندوق السكان بالأمم المتحدة. وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إن «صندوق السكان بالأمم المتحدة في ظل قيادة الدكتورة عبيد قام بدور كبير في الترويج لصحة الأمهات وتمكين المرأة والقيام بعمليات ضد «ختان الإناث» معرباً عن سعادته بفوزها بالجائزة. ومن جانب آخر قالت رابطة

خادم الحرمين .. يأمر بصرف مليون ريال لعائلة كل شهيد في سيول جدة وتشكل لجنة برئاسة أمير منطقة مكة للتفقيق في أسباب هذه الفاجعة

تتمة الصفحة الأولى:

بعد متابعتنا ببالغ الحزن والألم، الأحداث المأساوية التي نتجت عن هطول الأمطار على محافظة جدة، وما أدت إليه من وفيات تجاوزت مائة شهيد، وإصابة الكثيرين، إضافة إلى العديد من التلفيات، والأضرار البالغة على المنشآت العامة، والممتلكات الخاصة؛ وبعد أن قمنا بواجبنا في حينه بتوجيه الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك، وبشكل عاجل جداً، وكنا على اتصال مع المسؤولين المعنيين بمتابعة هذا الأمر أولاً بأول، واتخاذ ما يلزم من إجراءات في حينه، وإنه ليحز في النفس ويؤلمها أن هذه الفاجعة لم تأت تبعاً لكارثة غير معتادة على نحو ما نتابعه ونشاهده كالأعاصير والفيضانات الخارجية وتدايعياتها عن نطاق الإرادة والسيطرة، في حين أن هذه الفاجعة نتجت عن أمطار لا يمكن وصفها بالكارثية.

وإن من المؤسف له أن مثل هذه الأمطار بمعدلاتها هذه تسقط بشكل شبه يومي على العديد من الدول المتقدمة وغيرها، ومنها ما هو أقل من المملكة في الإمكانيات والقدرات، ولا ينتج عنها خسائر وأضرار مفرجة على نحو ما شهدناه في محافظة جدة، وهو ما آلمنا أشد الألم.

واضطلاعاً بما يُلزمنا واجب الأمانة والمسؤولية التي عاهدنا الله تعالى على القيام بها، والحرص عليها تجاه الدين ثم الوطن والمواطن وكل مقيم على أرضنا، فإنه من المتعين



علينا شرعاً التصدي لهذا الأمر وتحديد المسؤولية فيه والمسؤولين عنه. جهات وأشخاصاً. ومحاسبة كل مقصر أو متهاون بكل حزم، دون أن تأخذنا في ذلك لومة لائم تجاه من يثبت إخلاله بالأمانة، والمسؤولية الملقاة عليه والثقة المناطة به، أخذاً في الاعتبار مسؤولية الجهات المعنية كل فيما يخصه أمام الله تعالى، ثم أماننا عن حسن أدائها لمهامها ومسؤولياتها، والوفاء بواجباتها، مدركين أنه لا يمكن إغفال أن هناك أخطاءً أو تقصيراً من بعض الجهات، ولدينا الشجاعة الكافية للإفصاح عن ذلك والتصدي له بكل حزم، فهؤلاء المواطنون والمقيمون أمانة في أعناقنا وفي ذمتنا، نقول ذلك صدقاً مع الله قبل كل شيء، ثم تقريراً للواجب الشرعي والنظامي، وتحمل تبعاته، مستصحبين في ذلك تبرؤ النبي صلى الله عليه وسلم من صنيع بعض أصحابه فيما نذهب إليه.

لذا وامتثالاً لقول الله تعالى (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها

الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً) ولقول النبي صلى الله عليه وسلم (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته). وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت : أولاً : تكون لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة وعضوية كل من:

١- معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق. ٢- مندوبين من وزارة الداخلية وهم: (مدير عام الدفاع المدني - وكيل أمارة منطقة مكة المكرمة - مدير عام المباحث الإدارية - مدير مباحث منطقة مكة المكرمة).

٣- مندوب على مستوى عال من رئاسة الاستخبارات العامة.

٤- وكيل وزارة العدل.

٥- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة المساعد.

ثانياً : تقوم اللجنة - حالاً - بمباشرة المهام والمسؤوليات الآتية بتفرغ كامل:

١- التحقيق وتقصي الحقائق في أسباب هذه الفاجعة، وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية أو أي شخص ذي علاقة بها. ٢- حصر شهداء الغرق والمصابين

والخسائر في الممتلكات. ٣- على وزارة المالية تعويض المتضررين في ممتلكاتهم وفقاً لما تنتهي إليه اللجنة.

٤- للجنة تكوين لجان منبثقة وفرق عمل لتسهيل مهماتها، ولها في ذلك اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات لتسهيل أداء عملها، وعلى جميع الجهات الحكومية الالتزام التام بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهماتها، بما في ذلك تقديم جميع ما تحتاج إليه من معلومات وبيانات ووثائق.

٥- على اللجنة أيضاً الرفع لنا فوراً - عن أي جهة حكومية لا تلتزم بذلك، وللجنة كذلك استدعاء أي شخص أو مسؤول كائناً من كان بطلب إفادته، أو مسألته - عند الاقتضاء -، كما للجنة الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص والخبرة.

٦- على اللجنة الرفع لنا بما تتوصل إليه من تحقيقات ونتائج وتوصيات بشكل عاجل جداً، وعليها الجد والمثابرة في عملها بما تبرأ به الذمة أمام الله عز وجل، وهي من ذمتنا لذمتهم، مستشعرة عظم المسؤولية وجسامة الخطب.

ثالثاً : على وزارة المالية - حالاً - صرف مبلغ مليون ريال لذوي كل شهيد غرق، أكرمه الله بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «والغريق شهيد» على ضوء ما يرد للوزارة من اللجنة المشار إليها عن الأسماء المحصورة من قبلها.

رابعاً : يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه حالاً.....



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تثمن أمر خادم الحرمين الشريفين للتحقيق في أسباب الأحداث المأساوية التي نتجت عن هطول الأمطار على محافظة جدة



وبما يضمن محاسبة كل مقصر مهمم كان ويقتضي من الجميع التعاون مع هذه اللجنة من أجل تمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه. كما تؤكد الجمعية على أهمية صرف التعويضات للمتضررين على وجه السرعة ومعالجة أوضاع من عانى من هذه الكارثة حفظ الله بلادنا من كل مكروه وحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو النائب الثاني لنصرة الحق .

أو ممتلكاته. إن تأكيد خادم الحرمين الشريفين بأن المتعين شرعا التصدي لأسباب هذه الكارثة وتحديد المسؤولية فيها والمسؤولين عنها، سواء أكان جهات أو أشخاصا، ومحاسبة كل مقصر أو متهاون بكل حزم دون أن يأخذه في ذلك لومة لائم تجاه من يثبت إخلاله بالأمانة والمسؤولية الملقاة عليه والثقة المناطة به يقتضي من اللجنة المكلفة بالتحقيق في هذه الفاجعة التقصي عن أسباب وقوعها

تميز بالشفافية والشجاعة والوضوح و الرغبة الأكيدة في محاسبة كل مقصر ، كما تضمن لفئة إنسانية عادلة لأسر الضحايا من خلال تعويضهم ، وشخص الأوضاع ورسم الطريق لعلاجها وأكد على محاسبة المقصرين والمتسببين، ووضع الأمور في نصابها الصحيح الذي لا يقبل التبريرات أو المواربة أو الأعذار، وأثلج صدور من تألم لهول هذه الكارثة وخفف من الام من أصيب في أسرته

تشيد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وتثمن أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بتشكيل لجنة للتحقيق وتقصي الحقائق في أسباب الأحداث المأساوية التي نتجت عن هطول الأمطار على محافظة جدة ، وتحديد مسؤولية كل جهة أو أي شخص ذي علاقة بها ، وحصر شهداء الغرق والمصابين والخسائر في الممتلكات وتعويضهم وصرف مبلغ مليون ريال لذوي كل شهيد أن الأمر السامي الكريم قد

متابعات الجمعية لأحداث سيول جدة

حقوق الإنسان نزور مركز الإيواء ومركز الإسناد بالمطار القديم في جدة

قامت جمعية حقوق الإنسان فرع جدة برئاسة الدكتور حسين الشريف والدكتور عمر حافظ عضو لجنة الدراسات والاستراتيجيات بالجمعية وطلال قسبي عضو الجمعية والمسؤول عن الصحة والبيئة بزيارة إدارة الدفاع المدني بجدة المركز الرئيسي لاستقبال متضرري الأمطار والسيول في منطقة قويزة شرق جدة للاطلاع على كيفية العمل واستقبال المتضررين من هذه الكارثة التي حلت بمساكنهم ومحتوياتهم حيث رافق الجمعية العقيد سليمان المطلق مدير الشؤون الإدارية والمالية بإدارة الدفاع المدني حيث استمع الى المسؤولين حول هذا العمل ومدى سرعة الانجازات من موقع صرف الاعاشات النقدية واستلام الشقق للأسر في الصالة المعدة للمواطنين في إدارة الدفاع المدني والالتقاء بالمواطنين المتضررين ومدى انجاز متطلباتهم الايوائية في ظل الشكاوي المتعددة منهم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society For Human Rights

كما قامت اللجنة بزيارة إلى مركز الإسناد بالمطار القديم ، وتمت ملاحظة جاهزية آليات الدفاع المدني من قوارب ، وصافرات إنذار ومعدات إنقاذ تحسبا لأي أحداث مشابهة لا قدر الله والتي تم تجهيز هذا المركز مؤخرا حيث تستمر اللجنة بمتابعة إعداد بقية الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالحدث على أرض الواقع وسيظل الملف مفتوحا وتدوين الملاحظات الايجابية والسلبية في التقرير النهائي ، كما انتقدت الجمعية غياب هيئة الهلال الأحمر السعودية عن الإغاثة في الأحياء المنكوبة في جدة

العالم يحتفل

بالذكرى السنوية الواحدة والستون لحقوق الإنسان



يحتفل العالم في هذا بالذكرى السنوية الواحدة والستون لنشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نادت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨م، والذي أكد في ديباجته على حفظ حقوق الإنسان وكرامته لأن «الناس جميعاً يولدون أحراراً ومتساوون في الكرامة والحقوق، ولكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين».

هيئة حقوق الإنسان << خادم الحرمين أحدث نقلات مميزة في مجال حقوق الإنسان ...

الشاملة، بالإضافة لجهود المملكة لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط ومواجهة أزمات الفقر العالمية والعمل على تحسين المستوى المعيشي للكثير من الدول النامية وشجبتها الدائم لمحاولات إشاعة التعصب والكراهية وازدراء العقائد، فضلاً عن إسهاماتها لدعم التنمية البشرية، بما يوفر الحقوق الأساسية للإنسان في التعليم والعلاج والتعبير عن الرأي، بالإضافة إلى مبادرات حكومة المملكة باتجاه صياغة توجه إنساني عالمي يحمي هذه الحقوق ويتصدى لكل ما يمثل مساس بها أو اعتداء عليها، وتجسيدها العملي لروح المعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها بالشكل الذي

المحلي والعالمي، حيث تميز منهج وأسلوب المملكة في مجال حماية الحقوق بالإنسان كأول عنصر في التنمية والتقدم الحضاري، والسعي الدؤوب على العمل لحفظ وصون كرامته وحماية حقوقه. وأشارت الهيئة إلى أن عضوية المملكة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هو ثمرة من ثمار دعوات خادم الحرمين الشريفين لمد جسور الحوار والتعاون البناء بين الشعوب، وسياسته التي عززت مكانة المملكة ودورها الحيوي على كافة المستويات، واهتمامه بترسيخ مبادئ العدل والمساواة، وصيانة الحقوق والحريات المشروعة، وحرصه على تعزيز حقوق الإنسان ورؤيته الإصلاحية

شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ الحجرات ١٣.

ونبّهت الهيئة في بيانها إلى أن مفاهيم حقوق الإنسان نابعة بالأصل من العقيدة والشريعة الإسلامية، التي قامت على مبادئ تحمي حقوق الإنسان مهما كان ذلك الإنسان، وهي التي انطلقت منها جهود المملكة في حماية حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي، ودعواتها إلى كل ما يحفظ حياة وكرامة الإنسان بصرف النظر عن عرقه أو جنسيته أو دينه أو لغته.

وأكدت الهيئة أن خادم الحرمين الشريفين أحدث نقلات مميزة في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين

أكد بيان صادر من هيئة حقوق الإنسان في المملكة ان الهيئة وهي تشارك العالم الاحتفال بهذه المناسبة لتذكّر الضمير العالمي الحر بأهمية تطبيق ما نادى به الإعلان الذي يعد إنجازاً إنسانياً، ونقطة تحول في طريق التضامن الدولي، ونتيجة للتفاعل الايجابي بين الحضارات والثقافات والأديان، ويشكل مظلة من «الحقوق الإنسانية» التي تتوافق في معظمها مع ما نادت به الفطرة الإنسانية السليمة، وجاءت به الأديان التي حملت للإنسانية رسالة واحدة تدعو لعبادة الخالق سبحانه وتظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع بعين المساواة بميزان قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ

العالم يحتفل بالذكرى السنوية الواحدة والستون لحقوق الإنسان

وضعتها تلك العهود، وربما على رأسها قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي استمر بعمر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على الرغم من عشرات القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال وإعادة حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة. ولا يمكن أن تتحقق العدالة في ظل استمرار سياسة الاحتلال بالقوة الغاشمة المستهترة بكل القيم والمعايير الدولية، لذا فإن التقاف دول وشعوب العالم على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يرسي مبدأ الحرية ويحقق العدالة ويبعد العنف والتهديد باستعمال القوة إلى الأبد، وهو القوة الحقيقية في مواجهة الظلم والاستبداد.

ونوهت الهيئة إلى أنه وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل نقلة نوعية في تطور البشرية واحترام مبادئ العدالة وسيادة القانون والحرية والحقوق الأساسية، وأن الإعلان قد نجح في إحقاق العديد من تلك المبادئ من خلال العهود والمواثيق اللاحقة لصدوره وآليات التنفيذ التي تضمنتها.. غير أن المشوار ما زال طويلاً، وأن على العالم رعاية حقوق جميع المجتمعات في إطار العدل والمساواة، وتوعية المواطنين بحقوقهم وحررياتهم الأساسية، ورفض أي انتهاكات لحقوق الإنسان وسياسات العنف وإراقة الدماء مهما كانت الأسباب.

من التمتع بحياة كريمة تزدهر فيها القيم الإنسانية التي كفلها الشرع المطهر. وأكدت الهيئة على أن هذا البرنامج سيسهم بلا شك في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، والتعريف بالأنظمة والإجراءات المتبعة في المملكة التي تحمي حقوق الإنسان وتفعيلها، والتنبيه إلى خطورة انتهاكات حقوق الإنسان والتحذير منها، وتفعيل ما تضمنه النظام الأساسي للحكم في المملكة والأنظمة المنبثقة منه، والحث على ضرورة السعي إلى توافق اللوائح والإجراءات مع مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيمها التي كفلها الإسلام، وأكدت المعاهدات والاتفاقيات الدولية، والتعريف بالأساليب والوسائل التي تساعد على حماية حقوق الإنسان. وتشدد الهيئة على استمرارها بإذن الله في المساهمة العملية في صياغة توجه إنساني عالمي يحمي الحقوق وينبذ العنف والظلم والكرهية والتمييز، وازدراء الشعوب والأديان، وينشر العدل وثقافة التسامح والاعتدال والوسطية بين أفراد المجتمع الواحد، وبين كافة شعوب العالم. وأشارت الهيئة إلى أنه على الرغم من التطورات التشريعية وصدور العديد من المواثيق الدولية خلال الواحد والستين عاماً المذكورة فإن أوضاع حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم تظل قاصرة عن بلوغ غايات المبادئ والمعايير التي



والاحترام المتبادل، وأن هذا هو المنطلق الذي استند عليه إنشاء هيئة حقوق الإنسان، وهو استمرار لسياسة المملكة الثابتة منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالعزيز - حفظه الله - والمتتملة في تعزيز مبادئ العدل والمساواة وتعميقها بين جميع أفراد المجتمع، وكفالة جميع الحقوق والحرية المشروعة، وهو مثال جلي لتأكيد سياسة ملك الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الرامية إلى رعاية الإنسان وحماية حقوقه والمحافظة عليها من أجل تمكين المواطن والمقيم

يحفظ لمجتمعنا خصوصيته وقيمه الإسلامية والأخلاقية والثقافية. وأوضحت الهيئة أن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، الذي وافق على صدوره خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - مثال جلي لتأكيد سياسة الدولة في حرصها على مصالح الناس، والقيام بما يضمن الإعداد والتكوين ورعاية الإنسان، وتسهيل معالجة وحماية حقوقه والمحافظة عليها، مع العمل على ترسيخ القيم الإنسانية واستيعابها في الأذهان، والعمل بها من أجل حياة مستقرة وعيش هانئ سعيد يسود فيه العدل والمساواة وتزدهر فيه الحرية والكرامة والتسامح والحوار

ثقافة حقوق

الإنسان



ماذا نعني بالحقوق

يقصد بالحقوق المصالح و الحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع ، أي المزايا التي يشعر الفرد أو الجماعة أن من حقهم أن يحصلوا عليها ، والحق من وجه نظر القانون هو سلطة يخولها القانون لشخص ما لتمكينه من القيام بأعمال معينة تحقيقاً لمصلحة له يعترف بها القانون ، و الحق ينقسم إلى حق طبيعي و حق وضعي فالحق الطبيعي هو اللازم لطبيعة الإنسان من حيث هو إنسان أما الحق الوضعي فهو الذي تقرر الأنظمة والتعليمات المكتوبة و العادات التي تعارف عليها .

وإذا نظرنا للحق في الفقه الإسلامي فهو يقترب من معناه اللغوي و هو الثبوت والوجوب قال تعالى في كتابه الحكيم (لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون) وقال تعالى (ليحق الحق و يبطل الباطل) ، أي يثبت الحق و يزول الباطل و قد جاء في القاموس المحيط للفيروز آبادي أن الحق يطلق على المال و الملك و الوجود الثابت، و جاء في أساس البلاغة للزمخشري أنه يقال « حق الله الأمر حقاً» أي أثبتته و أوجبه، و قد عرف علماء الفقه الإسلامي الحق بتعريف يناهض معناه اللغوي أي الثبوت و الوجوب فيعرفه البعض بأنه مصلحة مستحقة شرعاً ويعرفه البعض الآخر بأنه اختصاص يقر به الشرع سلطة أو تكليفاً ، و قد جاء في تبين الحقائق شرح الكنز للزعلي أن الحق ما يستحقه الإنسان شرعاً ، و التعريف الراجح للحق في الفقه الإسلامي هو الذي يعرفه بأنه ما يثبت بإقرار الشارع و أضفي عليه حمايته ، فالحق هو تبرير قانوني أو أخلاقي يتيح للفرد القيام بسلوك معين أو مطالبة الآخرين بإتباع سلوك محدد يتصل به ، و الجدير بالذكر أن حقوق الأفراد أو الجماعة معرضة للتغيير و التوسع و التقييد حيث ان الحقوق هي التزامات المجتمع تجاه كل أعضائه و التي يستحقها الفرد قانوناً و أخلاقياً عند طلبها، و تعرف هذه الحقوق أكثر تحديداً في الحقوق المدنية و حقوق المساواة و حقوق الإنسان.

المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

جمعية الوطنية لحقوق الإنسان

يجب علينا العمل على وضع أحكام الشريعة التي تتضمن حماية لحقوق الإنسان موضع التنفيذ

أوضح سعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن لليوم العالمي لحقوق الإنسان أهمية قصوى تتبع من طبيعة الحقوق التي يذكر بها وأثر حمايتها على كرامة الإنسان، فقد نص القرآن الكريم على تكريم الله للإنسان في قوله تعالى: «ولقد كرمنا بني آدم»، ويقتضي هذا التكريم الإلهي رعاية هذه الحقوق وحمايتها ومنع كل ما من شأنه أن ينال منها. ومن أجل ذلك تأسست الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كجهة غير حكومية، مستقلة لتعمل جنباً إلى جنب مع هيئة حقوق الإنسان وبقية الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة لتحقيق ذلك الهدف السامي النبيل كما أَراد الله سبحانه وتعالى ولعل اليوم العالمي للاحتفال بحقوق الإنسان يذكر بوجوب احترام الجميع لهذه الحقوق وقيام الجهات ذات العلاقة بوضع ومراجعة الآليات القانونية اللازمة والتي من خلالها يمكن نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوعية المواطنين والمقيمين بحقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة.

كما ينبغي في هذا اليوم تفعيل ورصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها ، ودراسة القضايا والمشاكل التي تحدث في مجتمعنا ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتقديم التوصيات والحلول اللازمة بشأنها ، فلا يكفي أن نقول إن لدينا أحكام الشريعة الإسلامية التي تتضمن حماية لحقوق الإنسان بل يجب أن نعمل على وضع هذه الأحكام موضع التنفيذ في الممارسة العملية سواء من قبل السلطات في معاملتها مع الأفراد أو في علاقة الأفراد فيما بينهم.

الجمعية عقدت عدد من المحاضرات والندوات

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

فرع بالمنطقة الشرقية

ينظم محاضرة حول مسيرة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية

أقام فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية محاضرة بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان وقد شارك فيها كلا من د/ عبد الجليل السيف المشرف العام على فرع المنطقة الشرقية والمحامي / بدر البصيص ، وتضمنت مشاركة د/ عبد الجليل التي حملت عنوان (أضواء حول مسيرة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية) على أهداف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن ثم تطرق إلى دور فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية وإنجازاتها ، كما تحدث المحامي / بدر البصيص عن دور المجتمع التكاملي في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

فرع الجوف

يخاض عن العنف الأسري

تأتي هذه المحاضرة ضمن الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان وقد شارك فيها الشيخ / عيسى الدريويش حيث تم تسليط الضوء فيها على بعض حالات العنف الأسري من التجارب الواقعية وبحث سبل معالجتها حيث أكد د/ الدريويش على أهمية مساندة المجتمع للهيئات والمنظمات الحقوقية من أجل التصدي لهذه المشكلة وايضا على أهمية وسائل الإعلام « وقال إن الجميع مطالب بالوقوف في وجه المعتفين، حتى لا تحصل حالات وفاة أو شلل. ودعا الجهات المعنية إلى إيجاد هواتف «ساخنة» لتلقي بلاغات حالات «العنف الأسري» والتعامل معها، وعلاجها بسرعة وفعالية.

المقر الرئيسي

أقام ندوة بعنوان (الحق في العيش الكريم)

شارك فيها كلا من رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د/ مفلح القحطاني ، ورئيس الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أ.د/ عبد الرزاق الزهراني ، و وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية د/ عبد الله اليوسف ، وتناولت المشاركة التي قدمها د/ مفلح القحطاني والتي حملت عنوان سبل ضمان الحق في العيش الكريم واقع الحياة المعيشية في ظل الأزمات الاقتصادية حيث طالب فيها د/ مفلح بقانون لحماية المستهلك للحد من الارتفاع المفاجئ للأسعار حيث لا يتم رفعها إلا بعد الرجوع للجهة الحكومية المعنية ، وايضا تناول بعض الحقوق الاجتماعية والثقافية الأساسية كالحق في السكن ، الأمن ، التعلم ، الرعاية الصحية ، العمل وأخيرا الحق في بيئة سليمة.

هيئات و منظمات

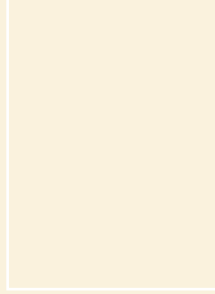
مركز (حابي) للحقوق البيئية

مركز حابي للحقوق البيئية هو منظمة غير حكومية لا تستهدف الربح تأسس عام ٢٠٠١ ويهتم أساساً بتعريف المواطن والمنظمات الأهلية بماهية الحقوق البيئية وآليات الدفاع عنها ومساعدتهم في هذه العملية ، و في سياق ذلك يتم التأكيد على أهمية تفعيل التشريعات البيئية المحلية مع تطويرها لزيادة تفعيل دور المجتمع المدني مع الاستفادة من المواثيق الدولية ، وكذلك التأكيد على الحق في الوصول إلى المعلومات البيئية التي تمكن المجتمع المدني والناس من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات البيئية المرتبطة بهم مع مساعدتهم في أن يبادروا باستخدام الحق في التقاضي لمواجهة الانتهاكات البيئية التي تؤثر على حياتهم ، ويعتني مركز حابي بحملات الضغط بمشاركة واسعة من المنظمات الأهلية المتنوعة والشخصيات العامة مع استخدام الأدوات الإعلامية من صحافة وغيرها لحصول المواطنين على حقوقهم البيئية ، مع الاهتمام بإصدار كتيبات ونشرات وتقارير خاصة بالموضوع .

اعتمد موقع حابي للحقوق البيئية علي الانترنت في الحصول علي المعلومة ، كما اعتمد في نشر رسالته الإعلامية على موقعه ، معتمداً على سرعة التحديث وقد اعتمد على كل من الكلمة المقروءة والصور

ويستحوذ تطوير الموقع علي وقت كبير من تفكير القائمين علي المركز ومحاولة حل العديد من المشكلات التي تقف حائل أما تطوير الموقع مثل وجود ناشط حقوقي مهتم بمجال البيئة متفرغ للموقع مشارك في سياسة الموقع وليس مجرد تقني وعلى الرغم من تواضع موقع مركز حابي ، فإن تحديثه المستمر بين الحين والآخر ، يوضح رغبة القائمين عليه في الاستفادة من شبكة الانترنت ، ولكن دون معرفة وافية بكافة إمكانياتها .

الأعضاء المؤسسون



أ . نورة بنت حمد بن عبد العزيز الجُميح

المعلومات الشخصية:

الحالة الاجتماعية: متزوجة.

العنوان الدائم: الرياض.

المؤهلات العلمية :

في طور التحضير لنيل درجة الدكتوراه علم النفس الإكلينيكي

جامعة جورج واشنطن بمدينة واشنطن بالملكة المتحدة.

ماجستير علم النفس جامعة الملك سعود بالرياض.

بكالوريوس أدب إنجليزي كلية التربية بالرياض.

الخبرات العملية:

معيدة كلية التربية بالرياض.

تدريس اللغة الألمانية جامعة الملك سعود بالرياض.

عضوية المجالس والجمعيات:

عضو لجنة الرصد والمتابعة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

المؤتمرات والندوات:

شاركت في العديد من المنتديات والندوات التربوية والاجتماعية والثقافية.

شاركت في تمثيل المملكة العربية السعودية في المؤتمرات الخارجية في مجال المرأة وحقوق الإنسان.

أُلفت مؤخراً كلمة في (البرلمان الكندي) عن حوار الحضارات وتفاعل الثقافات ودور المملكة العربية السعودية في ذلك، بعنوان (التجربة السعودية كجزء من الثقافة الإنسانية العالمية المتكاملة)

زارت العديد من الجامعات الكندية وألقت محاضرات هناك حول حوار الحضارات وتكاملها وطرح البعد الإنساني في الحضارة الإسلامية وموقف المملكة من الحضارة الإنسانية العالمية. المؤلفات والأبحاث:

تعمل في المجال الصحفي، كاتبة صحفية منذ عشرين عاماً في العديد من المطبوعات السعودية، كاتبة مقالات وأعمدة صحفية.

باحثة في المجال التربوي والاجتماعي والفكري والنفسي، ودراسة الثقافات والحضارات.

ترجمة المقالات والأبحاث من اللغة الإنجليزية واللغة الألمانية ونشرها لإثراء التجربة المعرفية المحلية.

المجال البحثي :

بحوث ودراسات في علم النفس.

تعني هذه الزاوية بنشر السير الذاتية وأهم الانجازات والجهود للأعضاء المؤسسين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

مكتبة حقوق

حقوق الإنسان واستراتيجيات حماية البيئة



تأليف سيد محمدين
الناشر: وكالة الصحافة العربية
اللغة: عربي
ملخص الكتاب:
مع ازدياد التقدم العلمي في العصر الحديث يوماً بعد يوم واقتترانه بمجموعة من الآثار الجانبية التي تركت بصماتها على البيئة البشرية، وانتشار صور التدهور والتلوث البيئي بأشكال مختلفة، بإلقاء المخلفات الصلبة والسائلة والغازية الناجمة عن الأنشطة الحديثة المعقدة في الماء والهواء والغذاء، وجد الإنسان نفسه أمام معضلة حقيقية لم يواجهها من قبل وهي: كيف يستطيع التوفيق بين متطلبات التقدم العلمي الحتمي لتقدم البشرية وبين التأثيرات الضارة على البيئة بما فيها من عناصر طبيعية وكيميائية وبيولوجية تؤدي إلى تدهور صحة الإنسان وإلى معاناته من أمراض لم يسبق له التعرف عليها.

المصدر : مكتبة النيل والفرات

الإعلان الخاص بحقوق المعوقين عتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤٤٧ (د-٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥

الإعلان الخاص بحقوق المعوقين

ظروف تتيح التقدم والنماء في الميدان الاقتصادي والاجتماعي،
وإذ تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبمبادئ السلم،
وكرامة الشخص البشري وقيمه، والعدالة الاجتماعية، المعلنه في الميثاق،

إن الجمعية العامة، إذ تذكر العهد الذي قطعه الدول الأعضاء في الأمم
المتحدة على أنفسهم، بموجب الميثاق، بالعمل جماعة وفرادى، وبالتعاون مع
المنظمة، على تشجيع رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة

بديلة، وفي المشاركة في
جميع الأنشطة الاجتماعية
أو الإبداعية أو الترفيهية. ولا
يجوز إخضاع أي معوق، فيما
يتعلق بالإقامة، لمعاملة مميزة
غير تلك التي تقتضيها حالته
أو يقتضيها التحسن المرجو له
من هذه المعاملة. فإذا حتمت
الضرورة أن يبقى المعوق في
مؤسسة متخصصة، ويجب
أن تكون بيئة هذه المؤسسة
وظروف الحياة فيها على أقرب
ما يستطاع من بيئة وظروف
الحياة العادية للأشخاص
الذين هم في سنه.

١٠. يجب أن يحمي المعوق من
أي استغلال ومن أية أنظمة أو
معاملة ذات طبيعة تمييزية أو
متعسفة أو حاطة بالكرامة.

١١. يجب أن يمكن المعوق من
الاستعانة بمساعدة قانونية
من ذوي الاختصاص حين
يتبين أن مثل هذه المساعدة لا
غنى عنها لحماية شخصه أو
ماله. وإذا أقيمت ضد المعوق
دعوى قضائية وجب أن تراعى
الإجراءات القانونية المطبقة
حالته البدنية أو العقلية
مراعاة تامة.

١٢. من المفيد استشارة
منظمات المعوقين في كل
الأمر المتعلقة بحقوقهم.

١٣. يتوجب إعلام المعوق
وأسرته ومجتمعه المحلي،
بكل الوسائل المناسبة، إعلاما
كاملا بالحقوق التي يتضمنها
هذا الإعلان.

الفقرة ٧ من الإعلان الخاص
بحقوق المتخلفين عقليا على
أي تقييد أو إلغاء للحقوق
المذكورة يمكن أن يمس
المعوقين عقليا.

٥. للمعوق الحق في التدابير
التي تستهدف تمكينه من بلوغ
أكبر قدر ممكن من الاستقلال
الذاتي.

٦. للمعوق الحق في العلاج
الطبي والنفسي والوظيفي بما
في ذلك الأعضاء الصناعية
وأجهزة التقويم، وفي
التأهيل الطبي والاجتماعي،
وفي التعليم، وفي التدريب
والتأهيل المهنيين، وفي
المساعدة، والمشورة، وفي
خدمات التوظيف وغيرها من
الخدمات التي تمكنه من إنماء
قدراته ومهاراته إلى أقصى
الحدود وتعجل بعملية إدماجه
أو إعادة إدماجه في المجتمع.

٧. للمعوق الحق في الأمن
الاقتصادي والاجتماعي
وفي مستوى معيشة لائق،
وله الحق، حسب قدرته، في
الحصول على عمل والاحتفاظ
به أو في مزاولة مهنة مفيدة
ومربحة ومجزية، وفي الانتماء
إلى نقابات العمال.

٨. للمعوقين الحق في أن
تؤخذ حاجاتهم الخاصة
بعين الاعتبار في كافة
مراحل التخطيط الاقتصادي
والاجتماعي.

٩. للمعوق الحق في الإقامة
مع أسرته ذاتها أو مع أسرة

إلى العمل، على الصعيدين
القومي والدولي، كيما يصبح
هذا الإعلان أساسا مشتركا
لحماية هذه الحقوق ومرجعا
موحدا لذلك،

١. يقصد بكلمة «المعوق» أي
شخص عاجز عن أن يؤمن
بنفسه، بصورة كلية أو جزئية،
ضرورات حياته الفردية و/
أو الاجتماعية العادية بسبب
قصور خلقي أو غير خلقي في
قدراته الجسمية أو العقلية.

٢. يتمتع المعوق بجميع الحقوق
الواردة في هذا الإعلان،
ويعترف بهذه الحقوق لجميع
المعوقين دون أي استثناء وبلا
تفرقة أو تمييز على أساس
العنصر أو اللون أو الجنس
أو اللغة أو الدين، أو الرأي
سياسيا أو غير سياسي، أو
الأصل الوطني أو الاجتماعي،
أو الثروة، أو المولد، أو بسبب
أي وضع آخر ينطبق على
المعوق نفسه أو على أسرته.

٣. للمعوق حق أصيل في أن
تحتزم كرامته الإنسانية وله،
أيا كان منشأ وطبيعة وخطورة
أوجه التعويق والقصور التي
يعاني منها، نفس الحقوق
الأساسية التي تكون لمواطنيه
الذين هم في سنه، الأمر
الذي يعني أولا وقبل كل شئ
أن له الحق في التمتع بحياة
لائقة، تكون طبيعية وغنية
قدر المستطاع.

٤. للمعوق نفس الحقوق
المدنية والسياسية التي يتمتع
بها سواه من البشر، وتطبق

وإذ تشير إلى مبادئ الإعلان
العالمي لحقوق الإنسان
والعهدين الدوليين الخاصين
بحقوق الإنسان، وإعلان حقوق
الطفل، والإعلان الخاص
بحقوق المتخلفين عقليا، وكذلك
المعايير التي سبق إقرارها
للتقدم الاجتماعي في دساتير
واتفاقيات وتوصيات وقرارات
منظمة العمل الدولية ومنظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلوم
والثقافة ومنظمة الصحة
العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة
لرعاية الطفولة وغيرها من
المنظمات المعنية، وإذ تشير
كذلك إلى قرار المجلس
الاقتصادي والاجتماعي
١٩٢١ (د-٥٨) المؤرخ في ٦
أيار/مايو ١٩٧٥ بشأن الوقاية
من التعويق وتأهيل المعوقين،

وإذ تنوه بأن إعلان التقدم
والإنماء في المجال الاجتماعي
نادي بضرورة حماية المعوقين،
جسمانيا وعقليا وتأمين
رفاهيتهم وتأهيلهم،

وإذ تضع نصب عينيها ضرورة
الوقاية من التعويق الجسماني
والعقلي وضرورة مساعدة
المعوقين على إنماء قدراتهم
في أكبر عدد من ميادين
النشاط المتنوعة، وضرورة
العمل قدر المستطاع على
إدماجهم في الحياة العادية،
وإذ تدرك أن بلدانا معينة لا
تستطيع، في المرحلة الحاضرة
من نموها، أن تخصص لهذه
الغاية سوي جهود محدودة،
تصدر رسميا هذا الإعلان
بشأن حقوق المعوقين، وتدعو



الرقابة

لا يوجد معيار تضطرب فيه المفاهيم وتكثر الادعاءات كميّار الرقابة التي تُفرض على المنتج الثقافي والفكري والفني ، وإذا كانت حرية الاختيار والتعبير من أكثر القضايا إلحاحا في سياقات الدعوة إلى حقوق الإنسان فإن حدود هذه الحرية محل اختلاف هائل في تطبيقها في مجتمعاتنا العربية..

وإن الناظر لواقع التعااطي العربي مع (بيع) الرقابة ليجد مفارقات مضحكة يفتر منها ثغر السخرية ؛ ففي التطوير الثقافي نجد نقدا مريرا للرقابة ووصمها بأشنع الصفات وزعم أن العالم المتحضر تجاوزها بعد العولمة التي كسرت الحدود بين المجتمعات وأن من ينادي بها مازال متهوكا في التخلف .. حسنا هذا في التطوير .. فماذا عن التطبيق ؟ إن أكثر ما يثير العجب هاهنا أن التطبيق متفاوت تفاوتات هائلة بحسب الموضوع الذي يحمله المنتج المعرفي قيد النظر ؛ فإن كان يمس مناطق سياسية حمراء أو ينقد الواقع المزري أو يأسى لبئس المقدس أو ينقد السياق الثقافي العام الذي ترسخه الطبقة المتنفذة أو يبدى رأيه في أي منتج معرفي لا يساوق فيه التيار الثقافي الرسمي فإنه يتعرض لهجوم كاسح وتقرض عليه أعتى صنوف الرقابة ويمنع عنه الماء والهواء حتى يموت .. بل إن الأمر ليتجاوز ذلك إلى منع المنتج المعرفي بناء على اسم مصنفه بغض النظر عن الفكرة والمضمون .. ولقد مرت بتجربة في دولة عربية مغربية تحكمها أنظمة ليبرالية متحررة لكن تتداعى كل أجهزتها لمحاربة كتاب يدخل خلسة على غلافه اسم عبدالعزيز بن باز أو ابن عثيمين أو آل الشيخ .. إن هذه الرقابة الصارمة تقف موقف العاجز أمام منتج يسخر من القرآن العظيم أو يطعن في السنة المطهرة أو يقع في الصحابة بدعوى الحرية الثقافية .. وإنها لكارثة مؤذنة بشر مستطير..

إن الرقابة المنضبطة ضرورة في كل المجتمعات لدرء ما يضر الناس في دينهم وأخلاقهم وسلوكياتهم ولإمنافة بينها وبين حرية الاختيار والتعبير..

د. حبيب بن معلا اللويحق

كاريكاتير



مؤسسة القذافي: انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في ليبيا

أ ف ب - طرابلس

قدمت مؤسسة القذافي تقريراً غنياً حول وضع حقوق الإنسان في ليبيا محدثة خصوصاً عن عدد من حالات التعذيب ومنتقدة وضع الدولة يدها على وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وقالت المؤسسة التي يتزعمها سيف الإسلام القذافي، نجل الزعيم الليبي معمر القذافي أنها « تلقت عددا كبيرا من الشكاوى وسجلت عدة انتهاكات صارخة خلال عام ٢٠٠٩ عن حالات تعذيب وسوء معاملة وحجز غير مبرر للحرية وتعهد واضح لانتهاك القانون». وأضافت التقرير الذي وزع على الصحفيين « يبدو أن هذه الظاهرة التي كادت أن تختفي، قد تصبح في المستقبل في تزايد مستمر بسبب الحصانات التي تقررها بعض القوانين الخاصة للعاملين ببعض الأجهزة والجمعية». ودعت المؤسسة إلى «إلغاء كل الحصانات التي قد تساعد في إفلات بعض المخالفين من العدالة وتدين كل أعمال التعذيب وتطالب بالتحقيق في كل الشكاوى المقدمة من المواطنين».

وأشار التقرير إلى أن «كافة المؤسسات الإعلامية ما زالت تابعة للدولة وهي حكر عليها وحدها وما زالت القيود والموانع أمام منح التراخيص لإصدار مطبوعات خاصة مستقلة بالرغم من أن قانون المطبوعات الحالي يسمح بمزاولة العمل الصحفي الخاص». وأشار إلى أنه «لا بد من التأكيد أن النقابات والاتحاد والروابط المهنية ما زالت تحت سيطرة كاملة لشؤون النقابات بمؤتمر الشعب العام الذي تدخل بشكل سافر في اختيار أمانتها وفي صياغة أنظمتها الأساسية بحيث أفقدها أي نوعية من الاستقلالية».

ودعا إلى إلغاء «القانون» (١٩) بشأن الجمعيات الأهلية الذي لا يزال جاثماً على أنفاس الكل ولا نعتقد أن أحدا يفكر بإنشاء جمعية أهلية في ظل أحكامه الظالمة». وأوضح التقرير أنه «أمام هذا الواقع المزمع الذي لم يعد بالإمكان معالجته في ظل هذه القوانين التي تحد بشكل صريح من حرية مؤسسات المجتمع المدني». وهو أول تقرير حول حقوق الإنسان الذي ترفعه مؤسسة القذافي منذ انشائها عام ١٩٩٩ وجاء نشره قبل يومين من تقديم منظمة العفو الدولية تقريرها حول ليبيا للمرة الأولى في هذا البلد.

هيئة التحرير

عناوين الجمعية

المقر الرئيسي:
المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١٢٠٢٢٢٣ - فاكس : ٠١٢٠٢٢٠٢ - ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١
فرع منطقة مكة المكرمة:
حي المحمدية - طريق المدينة المنورة - هاتف : ٠٢٦٢٢٢٢٢١ - فاكس : ٠٢٦٢٢٢٢١٩
٠٢٦٢٢٢٢٣٥ - ص.ب ١١٦٦٤ جدة ٢١٣٩١
فرع منطقة جازان:
هاتف : ٠٧٣١٧٥٥٦٦ - فاكس : ٠٧٣١٧٥٥٦٦ - ص.ب ٤٧٦
فرع منطقة الجوف:
سكاكا - حي العزيزية - هاتف : ٠٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس : ٠٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب ٢٧٦٦
فرع منطقة الشرقية: هاتف : ٠٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس : ٠٣٨٠٩٨٣٥٤ - ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤
مكتب العاصمة المقدسة: هاتف : ٠٢٥٥٤٥٢١١ - فاكس : ٠٢٥٥٤٥٢١٢

المشرف العام

د. مفلح بن ربيعان القحطاني
nshr1@yahoo.com

رئيس التحرير

د. حبيب بن معلا اللويحق
dr.habeeb.m@gmail.com

سكرتير التحرير

بندر الغانم
saha002@live.com



الأراء الواردة في النشرة لا تعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن آراء أصحابها
موقع الجمعية : www.nshr.org.sa

رصد ١٤٢٧ / ١٥٩٣ ..

تصميم وإخراج

مناقص العصر - ٠٥٩٨٤٠٧٩٩٨
adel@mitc.com.sa